

التاريخ : 2019/05/01
الإشارة : SHC/CH/CFO/FG/ 59 /19

السادة / شركة بورصة الكويت المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع : إفصاح بخصوص الدعاوى والأحكام القضائية

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية بموجب الكتاب العاشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010، نفيدكم علماً بصدور حطم قضائي ابتدائي من قبل محكمة أبوظبي الابتدائية بدولة الإمارات العربية المتحدة ضد إحدى شركاتنا التابعة المملوكة لنا بنسبة 95.87%

وعليه نرفق لكم طيه نسخة عن نموذج الإفصاح رقم 8 المتعلق بالإفصاح عن الدعاوى والأحكام القضائية.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا ،،،
وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير ،،،



طلال زين الهذال
رئيس مجلس الإدارة



نسخة للسادة :
• هيئة أسواق المال

نموذج الإفصاح عن الدعاوى والأحكام القضائية

التاريخ	2019/05/01
إسم الشركة المدرجة	شركة سنجي القابضة ش م ك عامة
رقم القضية	2016/1431
موضوع القضية	يتعلق موضوع الدعوى بإحدى شركاتنا التابعة وموضوعها، إدعاء وإدعاء متقابل بطلب نذب لجنة خبراء للنظر في مطالبات أطراف الدعيين.
تاريخ الحكم	2019/04/23
المحكمة التي أصدرت الحكم	محكمة أبو ظبي الابتدائية
أطراف الدعوى	محمد عبدالله العتيبة مدعي أصليا ومدعي عليه أول بالتقابل شركة سنجي سرفيسز لخدمات الطاقة (شركة تابعة) مدعي عليها أول أصليا ومدعية بالتقابل شركة الإمارات وسترن للحفر وصيانة آبار النفط مدعي عليها ثاني أصليا ومدعي عليها ثاني بالتقابل
الحكم لصالح	محمد عبدالله العتيبة - مدعي أصليا ومدعي عليه أول بالتقابل.
منطوق الحكم أول درجة	أولا :- في الدعوى الأصلية ببطالان تعديل عقد تأسيس المدعي عليها الثانية المؤرخ 2007/02/15 موضوع الدعوى وإعمال اثر البطالان من تاريخ صيرورة الحكم باتا وإلزام المدعي عليها الأولى أصليا دون غيرها بان تؤدي للمدعي أصليا مبلغ 37,553,001 درهم سبعة وثلاثون مليون وخمسمائة وثلاثة وخمسون ألفا وواحد درهم والفائدة التأخيرية بواقع 5% سنويا من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا والمصاريف ومائتي درهم أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات. ثانيا :- في الدعوى المتقابلة برفض الدعوى وإلزام المدعية تقابلا بالمصاريف ومائتي درهم أتعاب محاماة .
منطوق حكم الاستئناف	لا ينطبق
منطوق حكم التمييز	لا ينطبق
الأثر المتوقع على الشركة نتيجة الحكم	إن هذا الحكم هو حكم ابتدائي وهو غير قابل للنفاذ، وسيتم الطعن عليه بالاستئناف وذلك إستنادا لرأي مستشارنا القانوني وبعد الإطلاع ودراسة حيثيات الحكم وليس له من أثر مالي على الشركة في الوقت الحالي، وسيتم الإفصاح عن أي أثر محتمل من هذا الحكم مستقبلاً وذلك تبعاً لمجريات القضية.

